

يحظر النشر حتى: 08:15 ص (بتوقيت دبي) / 04:15 ص (بالتوقيت العالمي)، 9 فبراير 2017

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

القطاع الخاص بدبي يشير إلى نمو قوي في بداية 2017

دبي، 9 فبراير 2017:

أشارت بيانات شهر يناير إلى أقوى تحسن في الأوضاع التجارية لاقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في قرابة عامين. وأشار إلى ذلك مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط، مسجلاً 57.1 نقطة في بداية العام، مرتفعاً بذلك عن 55.9 نقطة ليشير إلى أسرع معدل تحسن في 23 شهراً. علاوة على ذلك، فقد أشارت القطاعات الفرعية الثلاثة الكبرى التي تراقبها الدراسة إلى معدلات توسع قياسية.

أما حسب القطاع، فقد ظل قطاع السفر والسياحة هو الفئة الأفضل أداءً في بداية العام (سجل المؤشر 57.8 نقطة)، يليه عن قرب قطاع الجملة والتجزئة (57.7 نقطة) وقطاع الإنشاءات (55.4 نقطة).

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مشتق من مؤشرات انتشار فردية تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون السلع المشتراة.

تشير القراءة الأقل من 50.0 نقطة إلى أن اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط يشهد تراجعاً بشكل عام؛ وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى أن هناك توسع عام. وتشير القراءة 50.0 نقطة إلى عدم حدوث تغير.

وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

وفي إطار تعليقها على نتائج مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، قالت خديجة حق، رئيس بحوث الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - الأسواق العالمية والخزينة في بنك الإمارات دبي الوطني:

"يعزى ارتفاع مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي في شهر يناير إلى أعلى مستوى له منذ نحو سنتين بشكل رئيسي إلى تسارع النمو في الإنتاج والطلبات الجديدة. وفي حين يعود جزء من هذا التحسن إلى إطلاق عدد من المشاريع الجديدة، فإن خفض الأسعار لازال يلعب دوراً هاماً للغاية في تعزيز الطلب."

النتائج الأساسية

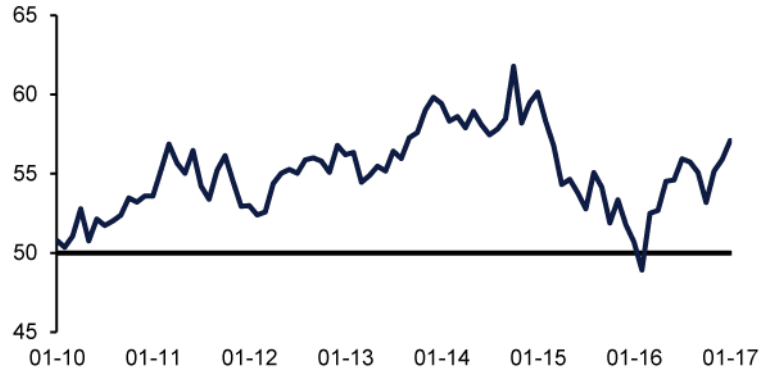
- أقوى زيادة في الإنتاج في قرابة عامين
- القطاعات الفرعية الثلاثة الكبرى تشهد زيادة قوية في النشاط
- الشركات تواصل تخفيض أسعار منتجاتها رغم استمرار زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج

النشاط التجاري والتوظيف

ارتفع النشاط التجاري للقطاع الخاص في دبي بحدة في شهر يناير، وتسارعت وتيرة النمو لتصل إلى أعلى مستوى في 23 شهرًا. وكانت القراءة الأخيرة أيضًا أقوى من متوسط السلسلة. أشار قطاع الجملة والتجزئة إلى أقوى معدل لنمو النشاط في سبعة أشهر، وربطت بعض الشركات بين الزيادة وبين الأنشطة الترويجية التي تهدف إلى تحفيز الطلب من العملاء. في الوقت ذاته ذكرت شركات الإنشاءات بشكل عام إلى أن المشروعات الجديدة هي العامل الرئيسي وراء زيادة الإنتاج.

ورغم الزيادة الحادة في النشاط التجاري، كان معدل خلق فرص العمل متواضعًا في المجمل، رغم ارتفاع وتيرة التوظيف بشكل طفيف مقارنة بشهر ديسمبر.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي™
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



المصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

الأعمال الجديدة الواردة والتوقعات بخصوص النشاط التجاري

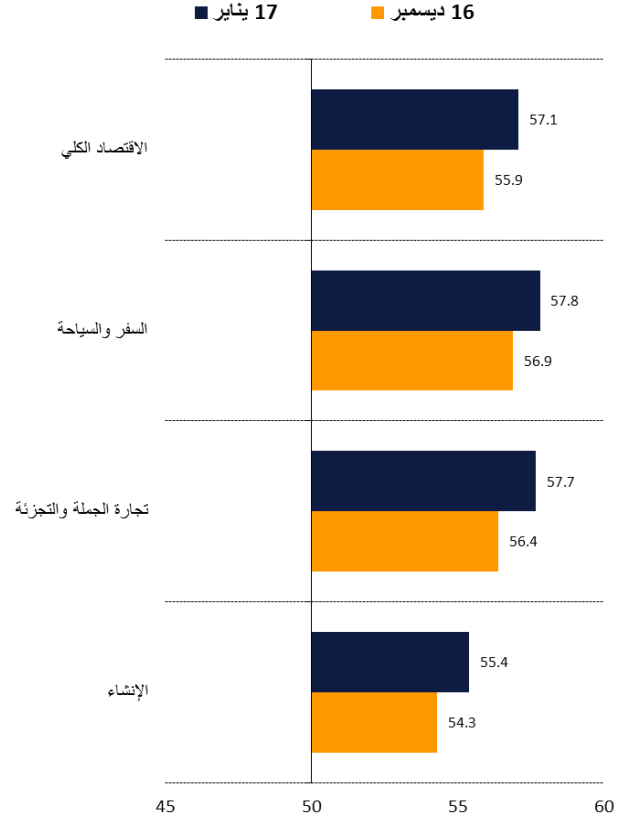
أشارت بيانات شهر يناير إلى زيادة حجم الأعمال الجديدة للشهر الحادي عشر على التوالي، وهو ما يعكس توجه النشاط التجاري. وقد كانت الزيادة الأخيرة في الأعمال الجديدة هي الأسرع منذ شهر مارس 2015. وأشارت الأدلة المنقولة إلى قوة مستوى الطلب إلى جانب الأنشطة الترويجية قد دعما المبيعات.

ظلت شركات القطاع الخاص بدبي متفائلة بشأن توقعات نمو النشاط خلال العام المقبل. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى المشروعات الجديدة وتوقعات تحسن أوضاع السوق.

تكاليف مستلزمات الإنتاج ومتوسط الأسعار المفروضة

ترجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج منذ شهر ديسمبر وأشار إلى معدل زيادة هامشي. ورغم استمرار ضغوط التكلفة، قامت شركات القطاع الخاص بتخفيض أسعار منتجاتها للشهر السادس على التوالي. أشارت شركات قطاعي الإنشاءات والجملة والتجزئة إلى أن قوة المنافسة بالسوق قد جعلتهم غير قادرين على تمرير ارتفاع التكاليف إلى العملاء. في الوقت ذاته جاء قطاع السفر والسياحة مخالفاً للتوجه العام، حيث ارتفع فيه متوسط أسعار المبيعات بمعدل ملحوظ في ظل قوة أوضاع الطلب.

مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي: ملخص القطاع
يُعدّل موسميًا، 50 = بدون تغيير



لمصادر: بنك الإمارات دبي الوطني، IHS Markit

- النهاية -

سيتم نشر تقرير مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي التالي في 9 مارس 2017 الساعة 08:15 ص
(بتوقيت دبي)

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

تميم القنطار
أصدقاء بيرسون-مارستيلر
دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 9714+4507600
بريد إلكتروني: Tameem.Alkintar@bm.com

ابراهيم سويدان
نائب رئيس أول
رئيس إدارة الشؤون المؤسسية للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني
هاتف: +9714 6094113 / متحرك: +971506538937
البريد الإلكتروني: ibrahims@emiratesnbd.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركة
Markit
هاتف: +44 207 260 2234
البريد الإلكتروني: joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر بنك الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة.

اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

إن مؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة - 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين - 0.15، مخزون السلع المشتركة - 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة. ومؤشر الإمارات دبي الوطني لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي يمثل مؤشرات المشتريات الرئيسي للإمارات العربية المتحدة.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن لأخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن بنك الإمارات دبي الوطني

بنك الإمارات دبي الوطني هو مجموعة مصرفية رائدة في منطقة الشرق الأوسط. كما في 31 ديسمبر 2016 بلغ مجموع أصول المجموعة 448 مليار درهم (ما يعادل تقريباً 122 مليار دولار أمريكي). وتعتبر المجموعة رائدة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومساهماً رئيسياً في الصناعة المصرفية الرقمية على المستوى العالمي، وسجل البنك تنفيذ أكثر من 90 في المائة من التحويلات المالية والطلبات خارج فروع البنك.

وتقوم المجموعة بتقديم أعمال مصرفية رائدة للأفراد في الدولة من خلال شبكة فروعها التي تضم 219 فرعاً إضافة إلى 1012 جهاز صراف آلي وجهاز إيداع فوري في الدولة وفي الخارج. كما يمتلك بنك الإمارات دبي الوطني حضوراً قوياً في وسائل التواصل الاجتماعي ولديه عدد كبير من المتابعين، وهو البنك الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي يصنّف ضمن الـ 20 المرتبة الأولى في تصنيف "Power 100"، الذي تعده "ذا فايننشال براند". وتعتبر المجموعة اللاعب الرئيسي في مجال الأعمال المصرفية للشركات في الدولة وتقوم بتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق العالمية والخزينة والاستثمارية والخاصة وإدارة الأصول وعمليات الوساطة. وقد قامت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" بترقية تصنيف الودائع طويلة الأجل لبنك الإمارات دبي الوطني إلى (A3) وتقييمه الائتماني الأساسي إلى (ba1). وإلى جانب امتلاك البنك لمستوى عال من التمويل والسيولة، يعكس هذا التقييم مدى التحسن الذي طرأ على أداء البنك ومدى الصلابة التي اكتسبها.

وتعمل المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وسنغافورة والمملكة المتحدة ولديها مكاتب تمثيلية في الهند والصين وإندونيسيا. وتعتبر المجموعة من أكثر المؤسسات نشاطاً في المشاركة بأهم مبادرات التطوير والائماء في دولة الإمارات العربية المتحدة كما أنها تقوم بدعم مختلف المؤسسات التعليمية والبيئية والثقافية والخيرية والمجتمعية.

للمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.emiratesnbd.com

نبذة عن مجموعة (IHS Markit) www.ihsmarkit.com

تُعد مجموعة IHS Markit (ناسداك: معلومات) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات ولحكومات رئيسية، وتضم هذه القائمة 85 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً. يقع المقر الرئيسي لمجموعة IHS Markit في لندن وهي ملتزمة بتحقيق النمو المربح المستدام.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2017. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMITM الخاص بالإمارات العربية المتحدة والصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني لمجموعة IHS Markit أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' IndexTM وIMPTM إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمة IHS Markit علامة تجارية مسجلة باسم IHS Markit Limited.